

# بل الحلم الكردي صار أقرب..

لا أظن أن عواقب إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في إقليم كردستان العراق والمناطق المتنازع عليها، قد دفعت بحلم الاستقلال الكردي بعيداً، كما يكتب البعض من المحللين ويتحدث به آخرون.

لم يكن الحلم الكردي قريباً من أن يصبح حقيقة، قبل يوم الاستفتاء، ٢٥ سبتمبر (أيلول) الماضي، كيما يبدو بعيداً الآن، بعد توافق حكومات العراق وإيران وتركيا على معاقبة الكرد عن ممارستهم حرية التعبير عن رأيهم فيما يخص مستقبلهم، بغرض حصار عليهم ونشر القوات الاتحادية العراقية على كامل المناطق المتنازع عليها والمنافذ الحدودية البرية والجوية. على مدى قرن كامل ظل هذا الحلم أسير المعادلة الدولية، المشكلة أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، التي قسّمت أمم الشرق الأوسط بين الإمبراطوريات الاستعمارية، وتركت الكرد مؤزعين بين أربعة بلدان (تركيا، العراق، سوريا) غير مسموح لهم بلم شفتانهم، مثلما جعلت العرب مؤزعين على أكثر من ٢٠ دولة غير مآنون لهم بالوحدة، وهي معادلة لم تتغير حتى اليوم في جوهرها في الواقع، فصورة الشرق الأوسط في العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين لا تختلف كثيراً عن صورته في العشرية الماقبلية من القرن العشرين. الفرق الوحيد بالنسبة لكرد العراق أن نضالهم السلمي والمسلح من أجل الاعتراف بهويتهم القومية وبحقوقهم السياسية والإدارية قد أمثر



□ عدنان حسين

حكماً ذاتياً ناقصاً لم يتمتعوا به إلا قليلاً في عهد صدام حسين، الذي سعى لفرض هيمنته عليهم بالأسلحة الكيماوية ومقابر الصحراء الجماعية، ثم فيدرالية غير كاملة وغير مستقرّة هي الأخرى في عهد ما بعد صدام المضطرب. برغم ما يبدو أنها انتكاسة أخرى لحلم الاستقلال الكردي، فإن الإجراءات غير المدروسة من كل الأبعاد التي اتخذتها الحكومة العراقية، يمكن أن تكون عواقب تناقض الحجّة الرئيسة المقدّمة تبريراً لهذه الإجراءات، وهي صون وحدة العراق، فوحدة أي دولة لا تكون إلا بوحدة مكونات شعبها، القومية والدينية والمذهبية والسياسية. بيد أن إجراءات الحكومة العراقية في حق الكرد يمكن أن تدفع بهم، وبخاصة الجيل الجديد منهم الذي عاش بعيداً عن سلطة بغداد ونفوذها وتأثيرها على مدى ما يزيد على ربع قرن، لأن يتخذوا

موقفاً متطرفاً، إن تحت مظلة حركات قومية أو في إطار حركات إسلامية. في السابق كانت النخبة الثقافية والسياسية الكردية تعرف اللغة العربية جيداً، والكثير من أفرادها عاش وتعلم العربية وأدائها في بغداد وسائر المدن العراقية العربية، وكتب مثقفون مرموقون بها وساهموا في الحركة الثقافية العراقية، وانغمس العديد من الكرد في العمل السياسي الوطني العام (الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وسواهما). الحركة القومية الكردية نفسها التي عملت أيضاً داخل المدن العربية، كانت جزءاً من الحركة الوطنية العراقية التي أخذت في الغالب موقفاً معارضاً حيال سياسات الحكومات العراقية، بما فيها السياسة حيال الكرد وقصبيتهم. أما الآن فإن من النادر جداً أن تجد كردياً من الجيل الجديد يعرف اللغة العربية، أو يكون قد زار بغداد أو

وسنية، وليست فقط من القوى القومية التقليدية كالبعث، فرصة ذهبية لإطلاق حملة كراهية منفصلة ضد الكرد وصلت إلى حدّ الحثّ العلني عبر وسائل الإعلام التقليدية وعالم التواصل الاجتماعي، على شأن الحرب على الكرد واجتياح مدنهم ومناطقهم، وتكسير رؤوس زعمائهم.

السياسي الحاذق والناجح ليس ذاك الذي ينساق وراء «الجماهير» التي غالباً ما تتأثر بنظرية القطيع، إنما هو الذي يقود الجماهير - بالإقناع - إلى ما يعتقد أنه الموقف الصحيح والسليم لتحقيق المصالح المتوازنة في المجتمع، فتأمين هذه المصالح هي المهمة المناطة بالسياسي، وبخاصة رجل الدولة.

أكد أجزم أن الخطاب الحكومي، والسياسي عموماً، الموجه إلى الكرد في خضمّ أزمة الاستفتاء وعلى هامشها، لم ينبجح في إقناع ولو بضعة آلاف كردي بموقف الحكومة الاتحادية وتدابيرها. فهذا الخطاب بدأ عدائياً ومتعرجاً ومغروراً وشامتاً وشخصائياً. ومن السذاجة بمكان التصوّر بأن هكذا خطاب، وهكذا إجراءات قادرة على إقناع كرد العراق بالنخلة عن حلمهم التاريخي والعودة إلى «بيت الطاعة».

إننا في الواقع، بهذا خطاب وهكذا سياسة، قد أبعدنا الكرد أكثر عن هذا «البيت»، ودفعنا بهم أكثر للتمسك بحلمهم المشروع الذي قد لا يحتاج إلى مائة سنة أخرى ليحلثق.

## عن الشرق الأوسط

البصرة أو سواهما، ليس فقط للأسباب الأمنية، وإنما أيضاً لانتفاء الحاجة والمصلحة. كان هذا واحداً من الأسباب الرئيسة التي جعلت الكرد يصوتون بكثافة عالية (أكثر من ٩٠ في المائة) لصالح تقرير المصير والانفصال. النظام العراقي الحالي لم يلتفت إلى هذا الجانب من القضية، ولهذا فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بعد الاستفتاء بدت كعقوبة جماعية للكرد، وهذا بالذات ما يخشى أن يساعد على انبثاق الحركات القومية المتطرفة التي لن يستطع مسعود بارزاني، أو أي من الزعماء الكرد الآخرين السيطرة عليها ولجم تطرفها.

الإجراءات المتخذة ذريعتها الحفاظ على وحدة العراق، لكن هذه الإجراءات وعموم الموقف الحكومي حيال قضية الاستفتاء وجدت فيها القوى الشوفينية العربية، وهي هذه المرة إسلامية، شعبية

# أيهما الأولى بالدفاع.. الأرض أم العرض؟



□ د. غادة العاملي

الأرض والعرض.. لا تفریط فيهما ! فالإنسان متجنّز في أرضه ومرتبّ بها، يتغنّى بها وبمفرداتها، فهي تمثّل جزءاً من وجدان الشعوب واحساسهم على المستويين الجمعي والفردى، وفي تصاعد لوتيرة الصراعات بين بغداد والإقليم، مرّر قانون الأحوال الشخصية المعدل في البرلمان العراقي، بينما العراقيون كعادتهم، منشغلون بالصولات السياسيّة ويتنافسون بإطلاق الشائعات والتنازع باللقاب والصفات، بسابقة هي الأولى بين أبناء البلد الواحد، في ظل صراع تنافسي لاستعادة أرض هي موضوع نزاع مُعلّق من سنوات، الأرض من مطلق عربي والأرض نفسها من مطلق كردي، متلبسين مفهوم الأرض النمطيّة بكونها مقياس شرف وكرامة الإنسان ضمن جغرافيته الوطنية، ولا عيب على من يُعبر عن مثّل هذا الرأي من مطلق وطني بأدوات حضارية، فهو حق مشروع لكل مواطن، وليس حكراً على السياسيين وأصحاب المناصب الحكوميّة، لكنّ نبذة الحديث بالصوتين (العربي والكردي) هي أعلى ارتقاعاً داخل اللا إسلامية، مع الشعوب المتحضرة والمتعدّدة لا يتضمنه هذا الصوت من اتهامات وتجريد للأخر من وطنيته، ولم يكن العلو بسبب قصر في فهم، أو عجز في الأدوات، كما هو واقع الحال لمن يستخدم النبرة المتشنّجة والإشارات كأداة تفسيرية مُضافة للتعبير، بل إنه صدر عن بعض النخب الثقافيّة، مثقّقين وأكاديميين، وعن نشطاء غير قاصرين على التعبير، عن آرائهم، بنزاع لم يشهدها البلد، أوصلت الحال لأن يسهم كل منهم في شحن نزعات الكراهية في النفوس وبتشجيع من يرفع السلاح على التشهير به بوجه الآخر..

في هذه الفترة الحرجة وأثناء الإنشغال بتبنيّ المواقف وإعادة الاصطفافات، تجاهل العديد من الشّاميين ورمّوجي الفنّ ما دُبر لبيل، مساهمين دون انتباه في ترميز أفة فتاكة قد تلتهم الأسر وتنتهك أعراض بناتنا ونسائنا عبر سن قانون غير شرعي، أقل ما يُقال عنه إنه وجه آخر من وجوه قوانين داعش اللا إسلامية، من وجهة نظر المسلمين أنفسهم، في عهد دولة أمّلنا بها أن تتسم بالمدنيّة.

قانون الأحوال الشخصيّة بتعدياته المُتّرجحة لا يُعدّ تجاوزاً على الديانات وتكريساً للعنصرية فحسب، بل إن مثل هذه القوانين هي تزييق لوحدة النسيج العراقي، بانتهائها الدستور ومعايير حقوق الإنسان، وبنود الاتفاقيات الدولية التي وقّع عليها العراق بما فيها اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٤ واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو) المصادق عليها عام ١٩٨٦. مخالفاً بذلك العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنيّة والسياسيّة والحقوق الاقتصادية والثقافيّة والاجتماعيّة عبر منح حقوق أقل إلى الأفراد على أساس الدين، وبحشبيته كذلك على تزويج القاصرات وإعطاء الحق للرجل ليقرّز وُجده، شكّل، ونوع الزواج، ليغضب بذلك حق المرأة، بناءً على نوعها الجنسي في الحصول على حقوقها ومنها الإرث، وشطب العراق من سلمٍ لائحة حقوق الإنسان بمصادفته على القانون، سيمثل مكسباً لمن يتبنّى الإسلام السياسي المتطرف الهادف إلى شق الصفوف وتعميق الشرخ بين العراقيين.

لقد حمت كل الأديان السماويّة "الأسرة" في عقّتها وكرامتها ونسبها، وقدمتها على الأرض، فلا تستقيم المجتمعات إلا بالأسرة السليمة بوصفها النواة الأولى للمجتمعات وهي حاضنة الأفراد... وزعزعة جدران الأسرة بتشريعات خلافية، هو تهديد للمجتمع ومساهمة بتفتيت الهوية العراقيّة ووحدها.

بانصراف العراقيين وتحول اهتمامهم عن المشاركة في رفض القانون والمساهمة في رسم خريطة مستقبل أبنائهم وعوالمهم، سيتجه العراق إلى هوة الجهالة، وحيتها لن يفيد العُض على إصبع النذم، ولو سخرت كل الأصوات التي نفّثت النار في تنور الحرب بين العرب والكرد، بالمبادرة بكلمة ضمير أو تعليق للتعبير عن رفضهم لهذا القانون، ما كان لحزب أو كتلة أو رجل دين منتفع، الجرة والإقدام على أن يرفع يده لتدمير القانون أو التصويت عليه، ضمن جولة جديدة من تواطؤ المصالح والصفقات السياسيّة المتبادلة بين الكتل النيابية والأحزاب تحت شعار المرحلة (شيليني واشيليك!!).

وهنا نبادر بالسؤال..، ألا يدفع هذا البرلمان وهذه الحكومة وهذه الرئاسة كل حالم بدولة مدنيّة للملة بعضه قاصداً سقفاً أمّناً له وعائلته ليحمي أهل بيته وقاصراته من شهوة الشاندين!!

# هل توافق شهرزاد على تعديل قانون الأحوال الشخصية؟



□ علي مرزوك الجنابي

الدستور، من أجل الأتضاف كلمة "احكام"، وكّم جاهد المدنيون الشرفاء في العراق على عدم حذف "المجمع عليها"، الواردة في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ولكم بجشعثكم أضرتكم على اضافة "احكام" أي فقه الفقهاء ورفع (المجمع عليها) لإلغاء فتاوى التنويريين المواكبين لروح العصر من الفقهاء القلة، لتكّون العبارة كما أردتوها "لا يجوز سن قانون يتعارض مع نوابت الاسلام المجمع عليها" وكنتم كنتم تتربصون بتشريع مثل هذه القوانين التي سبق وأن ذكرت تحنّ للجاهلية.

وأهملتم كل المواثيق الدولية الملزم العراق بها، مما يتعارض معها هذا القانون، كما اعتقد معروفة للجميع، ومنها المادة (٤١) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ تنص على "العراقيين حرّان في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون "فكان قانونكم هذا!!، تريدون إحالة قضايا الأحوال الشخصية الى المؤسسة الدينية والى الفقهاء والمفتّين، والشعب يريد دولة ديمقراطية مدنية؟ أين دور القانون المدني إذا؟

اضافة الى ذلك لا يجوز تشريع قانون أحوال شخصية (يشرّع من مذهب أو طائفة أو دين معين) لعموم مجتمع تعددي، لا يجوز أن نستند في هذا التشريع إلى آراء الفقهاء أو ما ترتبه المذاهب الدينية الإسلامية، ولا تخالف العقد الاجتماعي (الدستور) ولا تخالف المواثيق والمعاهدات الدولية، وإن لا نخرب هيكل البناء الاجتماعي العراقي، وسمعة العراق، والآراء الفقهية التي تمثّل ديناً معيناً لا يمكنها أن تبني دولة مدنية ديمقراطية ولا تحقق غايات شعبها، وتذكروا إن الديمقراطية فكّكر هي (غربية) وليست من بنيات افكار الدين الذي تآخون به..! ورسالة أخيرة الى المرأة العراقية... لا تسمحى لهذا القانون أن يقتل شهرزاد في داخلك، فتهزرد لا ترضى أن تُقتل طفلة بزواج القاصرات.

بالمناسبة هذا النصب، قيل إن النحات حطم النسخة الأولى من تمثال الملك (شهریار)، اذ لم يعجبه، ولعل مرد ذلك إن الرسالة التي أراد النحات ايصالها ما كانت لتصل لو احتفظ بالنسخة الاولى، وأنت يا مشرّع لم تفهم حتى النسخة الثانية!

الى من صوت لهذا القانون منهم السياسيون الإسلاميون، ومشرعي قانون الأحوال الشخصية الجديد:

هل تريدون اثابة العراق الى القرون الوسطى؟ هل تعلمون انكم بذلك ترتكبون جريمة بحظّ المرأة العراقية والطفلة، والمواطن العراقي غير المسلم؟

أهو تخلف، أم متاجرة بالدين، أم حقد على العراق!!

لم تراعو حقوق الانسان وبهذا القانون تماديتم في اذلال النساء وتعنيفن، لكن اين حرية المرأة، هل هي شعارات فقط دون تنفيذ؟ الموقبة الكبرى، هل لإنسان عاقل ينتسب لهذا العصر أن يخطب لشعبه مثل هذا القانون؟ وأنت يا شهرزاد هل مستعدة لتزويج طفلك البريئة ذات الثماني سنوات والثمانية أشهر والثلاثة أسابيع، والمساوي سن التكليف للبت، والبالغ تسع سنوات قمرية؟ أو حتى بعمر ١٢ أو ١٣ سنة قمرية؟ هل انت مستعدة أن تزوّجى طفلتك التي ما زالت تبكي من أجل دميتها؟ هل تحبى أن يُستمع جنسيا بطفلة بريئة؟ كيف توفقون بين هذا القانون وبين توقيع العراق على اتفاقية حقوق الطفولة وحماية الأسرة؟ لكن كيف توفقون بين هذا القانون ونصوص الدستور العراقي ومنها "تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشبيخة"، "تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع"، "تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة

قيل لرجل كيف رأيت بغداد؟ قال : الأرض كأنها بادية، وبغداد حاضرتها...

تحمّل بغداد أشهر عمل أدبي عربي (الف ليلة وليلة)، على شاطئ نهر جيلة، وتحديدًا في شارع أبي نؤاس الشهير، وصنع هذا النصب المهيّب، العراقي البغدادي الراحل "محمد غني حكمت"، هذا العمل الأدبي الذي يقدم رسالة مباشرة ويرسم صورة ذهنية لمكانة المرأة، لكل من يمر بجانبه، تقول بأن تلك المرأة الشموخ، هي بؤرة العمل وتقرّزه وأيضا جلت بنظرك فستكون مفتونا بها وبما تقول.

لكن هل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد نظر إلى هذا النصب؟ والى وقفة شهرزاد؟ هل قرأ عنه؟ وعن تاريخه؟

وفهم رسالة شهرزاد، ورسالة النصب بصورة عامة، ولماذا يقبع هذا النصب في بغداد؟ وهل سأل نفسه بأن شهرزاد توافق على قانون الأحوال الشخصية الجديد؟

هل أخذ بالاعتبار الصورة الذهنية التي رسمها هذا النصب عند المرأة العراقية والمثقف العربي؟ الى المشرّع العراقي، التمس منك أن تعطى للعراق دقائق وتأخذ سرب السيارات المظلة المصفحة المبردة، مع جوق الحماية، وتجلس امام هذا النصب الذي يعبر عن أشهر عمل ادبي عربي (الف ليلة وليلة)، وتسترخي قليلا، سنجد (شهرزاد واقفة، لا جالسة أو راكعة بين يدي الملك شهريار، بل إنها ترفع يدها صوب الأعلى، لكنها تمتلك خطايا سلطويا لا حكاية بسيطة تهدد بها الملك شهريار، الذي افنى قبلها مئات البغداديات، وبقاـ (الليالي)، في اكتائه واضطجاعه، يبدو شهريار أدنى الى الارتداء، إن نزل احدى قدميه من المنضّة الرخامية الحمراء، إشارة الى عرشه الملوث، ربما يدماء الفتيات الضحايا. ودقق في النظر سنجد أن شهرياراً، يصغي إليها ويعطيها مطلق الحرية بالتعبير عن رأيها).

# إلغاء قانون الخدمة الجامعية.. جريمة لوأد الشرف الأكاديمي



□ د. باسم الأعسم

حينما سأل (هتلر) عن عدم زجه للأستاذة في الحرب قال: لكي يفرغوا لبناء ألمانيا، وحينما طلب القضاة والمهندسون من المستشار الألمانية (ميركل) مساواتهم مع الأستاذة، على صعيد المرتب المالي الذي يتقاضون، أجابت بالنص: (كيف أجعلكم بمرتبة واحدة مع من علمكم)!!

ومن المفارقات المؤسسية عند المقارنة مع وضعنا الحالي، انه كان أحد الأستاذة المصريين يدرس في إحدى الجامعات اليابانية فتقاضى راتبه، وكان كثيرا، بحيث فاق مرتب رئيس الوزراء هناك، فوجى بذلك وأصابته الدهشة، وما أن استفهم عن الزيادة في مرتبه، أجابه موظف الحسابات في الكلية، أنت أعلى لبقيا وأكثر بحثا من رئيس الوزراء، وهذا استحقاك الطبيعي، أما الاستناد عندما فلا يطلب أكثر من استحقاك

وذلك، حينما تسربت بعض المعلومات حول إلغاء قانون الخدمة الجامعية، لغرض تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، عمّت التظاهرات والاحتجاجات في الجامعات العراقية، احتجاجا على التفكير بإلغاء مخصصات الشهادَة أو اللقب العلمي، أو إلغاء قانون الخدمة الجامعية بفقراته كافة، فذلك، لو تم (لا سمح الله)، فيعد جريمة منظمّة لوأد الشرف الأكاديمي، والحط من قدر الأستاذة، بدلا من إعلاء شأنهم، وتقدير مكانتهم وتتمين جهودهم، بوصفهم علماء البلد ورموزه الثقافية والمعرفية، بل انهم عقل الأمة المتثور، ومن غير المعقول أن نخيل أمة بلا علماء، إذ سيكون عند ذاك الجهل فاشيا، والأبواب أمام الفساد مشرعة، وسيغدو الحديث عن العلمية والرصانة والجودة ضربا من الخيال. وبالفعل، إن الجامعات العراقية -لأسف- قد فقدت برقيتها، ولم تعد قادرة على اللحاق بالجامعات الرصينة العربية ولا نقل العالقة، بل لم تذكر ضمن تسلسل الجامعات ذات التصنيف المتقدم من حيث الجودة والأداء الأكاديمي وهذه مشكلة بحد ذاتها.

ولا أدري، كيف سيكون مصيرها فيما لو حورب أساتذتها وتحطمت بناها التحتية، وتخلّفت مراكز البحث فيها، وتراجعت مستويات طلبتها في مراحلها الأولية والعليا معا!!

وهل يعقل أن يستقطع من رواتب الأستاذة والموظفين لتسديد القروض وفوائدها، أو سد العجز في الميزانية كما يدعون؟ أهكذا تكون الإجراءات وتحل الأزمات؟

والمراتب التي تليق بهم وبدورهم، نحاربهم في رزقهم، لكي يهجروا البلد، ونخطب عزائمهم في التدرّيس، مما ينعكس نك بنحو سلبي، على أداء الأستاذة، ومستوى الطلبة معا. وكيف نطالب الأستاذة بتقديم البحوث العلمية والسياسية الدينية والمرور وسواها، كافية لمعالجة أزمة البلاد المالية فيما لو وضعت في أياد نزيهة، وتمت مراقبتها، أما محاربة الموظفين ومنهم الأستاذة، فهذا سابقة خطيرة، لها مردوداتها السلبية على المواطنين والمؤسسات ومن ثم الأداء الوظيفي والأكاديمي. وبدلا من أن يكون وضع الأستاذة كسواهم في البلدان المجاورة، من حيث توفر السكن، والخدمات والتأمينات الصحية والاجتماعية، والمرتبات التي تليق بهم وبدورهم، نحاربهم في رزقهم، لكي يهجروا البلد، ونخطب عزائمهم في التدرّيس، مما ينعكس نك بنحو سلبي، على أداء الأستاذة، ومستوى الطلبة معا. وكيف نطالب الأستاذة بتقديم البحوث العلمية والسياسية الدينية والمرور وسواها، كافية لمعالجة أزمة البلاد المالية فيما لو وضعت في أياد نزيهة، وتمت مراقبتها، فهذا سابقة خطيرة، لها مردوداتها السلبية على المواطنين والمؤسسات ومن ثم الأداء الوظيفي والأكاديمي. وبدلا من أن يكون وضع الأستاذة كسواهم في البلدان المجاورة، من حيث توفر السكن، والخدمات والتأمينات الصحية والاجتماعية،